

الى السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

حول اختلالات تسعير الأدوية وهوامش الربح غير المشروعة لشركات الأدوية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير،

تشهد أسعار الأدوية بالمغرب ارتفاعاً غير مبرر، يثقل كاهل المواطنين والمواطنات، ويقوض مبدأ
الولوج العادل للعلاج، وذلك بالرغم من خضوع تسعير الأدوية لمقتضيات قانونية وتنظيمية،
خاصة المرسوم المتعلق بتحديد سعر البيع للعموم (PPV) والمنبثق عن مدونة الأدوية والصيدلة.

وقد أظهرت تقارير ومعطيات رسمية وجود اختلالات خطيرة في احترام مساطر تسعير الأدوية،
لا سيما في ما يتعلق بتسعير الأدوية المستوردة والتصريح بقيمتها الحقيقية لدى إدارة الجمارك،
ناهيك عن مقارنة أسعارها مع الدول المعمارية التي يحددها نفس المرسوم في المادة الثالثة، وهو
ما مكن عدداً من شركات الأدوية الوطنية والدولية من تحقيق هوامش ربح غير مستحقة، تُقدَّر
سنوياً بأكثر من 1.5 مليار درهم، بعيداً عن أي رقابة فعالة من المؤسسات المعنية.

كما أن هذا الوضع كانت له انعكاسات مالية مقلقة على أنظمة التأمين الإجباري عن المرض،
وعلى رأسها الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي CNOPS، الذي يعرف استنزافاً
متزايداً لاحتياطياته التي انتقلت من 11 مليار درهم في سنة 2020 إلى 4 مليار درهم حالياً، مع
استمرار نفس آليات التسعير الحالية.

وعليه أسألكم، السيد الوزير، عن:

1. ما هي التدابير التي اتخذتها وزارتك لضمان التطبيق الصارم لمقتضيات مرسوم تحديد أسعار
الأدوية، خاصة فيما يتعلق بمراقبة الأدوية المستوردة؟

2. ما هو تقييمكم لحجم الأرباح غير المشروعة التي حققتها شركات الأدوية نتيجة اختلالات
منظومة التسعير؟

3. ما هي الإجراءات المستعجلة التي تعتزمون اتخاذها لحماية القدرة الشرائية للمواطنين وضمان
استدامة أنظمة التأمين الصحي؟

4.متى ستعتمد الحكومة إلى مراجعة منظومة تسعير الأدوية بما يضمن الشفافية والتنافسية والعدالة في الأسعار؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

فاطمة التامني